



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The impact of securitization in enhancing the banking profitability
index: An applied study on a sample of US banks for the period (2012-2022)**

Manaf Abdalmutalib Ahmed*

College of Administration and Economics, university of Anbar

Keywords:

Securitization, profitability, Return on Equity, Return on Assets.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 06 Jun. 2023
Accepted 15 Jun. 2023
Available online 30 Jun. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Manaf Abdalmutalib Ahmed

College of Administration and Economics,
university of Anbar

Abstract: The study's objective is to determine how securitization, one of today's financial instruments, affects banks profitability through its measures of return on equity and return on assets. For a period of ten years, from 2013 to 2022, the ten largest American banks of a global nature were selected as the intentional sample. Using the programs SPSS V.26, E-Views V.12, and EXCEL V.20, a set of appropriate financial and standard tests and analyses were used on the data of these banks to know the relationship and impact between the securitization tool and banking profitability.

The results of the study tests showed a set of results, the most important of which is the existence of a direct and positive correlation and impact of securitization on banking profitability. Banking profitability while taking advantage of the standards adopted by the banks that succeeded in using securitization.

أثر التوريق في تعزيز مؤشر الربحية المصرفية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الامريكية للمدة "2012-2022"

مناف عبد المطلب احمد

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على أثر التوريق بعده أحد الأدوات المالية الحديثة في تعزيز الربحية المصرفية بمؤشرها العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة قسدية مكونة من أكبر عشرة مصارف أمريكية ذات الطبيعة العالمية ولمدة عشرة أعوام ابتداء من عام 2013 ولغاية 2022، وتم استخدام مجموعة من الاختبارات والتحليلات المالية والقياسية المناسبة على بيانات هذه المصارف لمعرفة العلاقة والأثر بين أداة التوريق والربحية المصرفية وذلك باستخدام برامج SPSS V.26 و E-Views V.12 و EXCEL V.20 وأظهرت اختبارات الدراسة مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباط وتأثير مباشر وإيجابي للتوريق في الربحية المصرفية، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات متمثلة بضرورة قيام المصارف باعتماد مجموعة من المعايير عند تعاملها بالتوريق، فضلا عن أهمية تبني المصارف العراقية أداة التوريق كونها من الأدوات التي تعزز الربحية المصرفية مع الاستفادة من المعايير المعتمدة في المصارف التي نجحت باستخدام التوريق.

الكلمات المفتاحية: التوريق، الربحية، العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات.

المقدمة

إن التقلبات والتغيرات المتسارعة في عالمنا الحالي فضلا عن المنافسة الشديدة ما بين المنظمات أصبحت إحدى مظاهر الاقتصاد المعاصرة، ولهذا خضعت الأنظمة المصرفية في البلدان المتقدمة للتغيير المستمر ولحققتها بعد ذلك البلدان النامية، وستتلقى الأسئلة حول الدوافع الرئيسية لمثل هذا التغيير وستجد الإجابات الآتية على الفور والمتمثلة بالتغيير المستمر في اتجاهات الطلب على الخدمات المالية؛ الابتكار التكنولوجي؛ تحرر الأنظمة المالية؛ عمليات الاندماج والاستحواذ والاتفاقيات الاستراتيجية؛ المنافسة؛ العولمة؛ تنويع العرض؛ التقلبات الاقتصادية مترافقة معها الأزمات المالية المتلاحقة التي يشهدها العالم وآخرها أزمة الرهون العقارية في عام 2007-2008 ولحققتها الأزمة العالمية الناتجة عن جائحة كورونا والتي كان لها انعكاسات كبيرة على جميع القطاعات والمجالات ومن ضمنها النظام المالي والمصرفي، وهنا كان لا بد من أن يستجيب كل مجال من هذه المجالات لتلك الأزمات ومعالجة الثغرات وبناء أنظمة قادرة على استيعاب هذه التحديات ومن ضمنها كيفية إدارة الجانب المالي عن طريق إيجاد أساليب القياس والافصاح المحاسبي وصولاً إلى أساليب وأدوات مستحدثة قادرة على مواجهة هذه الأزمات فضلا عن تعزيز الامكانات التنافسية للديمومة والبقاء في الأسواق العالمية في خضم المنافسة المحتدمة ما بين المنظمات العالمية، ولهذا تم اعداد هذا البحث لتسليط الضوء على أداة التوريق وتبيان أثرها في تعزيز مستويات الربحية المصرفية. تضمن البحث أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقية والمبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. **مشكلة واسئلة البحث:** يعد النظام المصرفي هو القلب النابض والمحرك الاقتصادي لبلدان العالم، إلا أن هذا القطاع قد شهد العديد من الصدمات المستمرة والتي انعكست على مستويات السلامة المصرفية وانخفاض قدراتها على مواجهة الأزمات، ولذلك تم ابتكار العديد من الأدوات المالية التي يبتغى من ورائها تعزيز ربحية وديمومة المصارف فضلاً عن تعزيز قدرتها على مواجهة الأزمات المالية الحالية والمستقبلية ومن هذه الأدوات هي أداة التوريق.

وهنا تكمن مشكلة البحث والتي أثارت السؤال الرئيسي والذي ينص على:

هل هنالك أثر للتوريق في تعزيز الربحية في المصارف المبحوثة، وتتفرع منه الاسئلة الفرعية الآتية:

❖ السؤال الأول: هل للتوريق أثر في تعزيز العائد على حقوق الملكية

❖ السؤال الثاني: هل للتوريق أثر في تعزيز العائد على الموجودات.

ثانياً. أهمية البحث: يمكن تلخيص أهمية البحث بالنقاط الآتية:

1. التأصيل العلمي الدقيق لأهم الانعكاسات للتوريق على مؤشرات الربحية في ظل الظروف المعاصرة.
2. يعد هذا البحث امتداداً للأبحاث الأجنبية والعربية والتي قد تمحورت حول أداة التوريق ودورها في ديمومة المنظمات وفي العلاقة ما بين كل متغير من هذه المتغيرات مع المتغيرات الأخرى.
3. إن اتخاذ البحث من المصارف الأمريكية كعينة، كونها تعد من المنظمات الرائدة على المستوى العالمي والتي تتبنى أحدث الأدوات المالية المبنية على أسس علمية والتي تساعد الباحثين على إجراء دراسات تتعلق بالنظام المالي المصرفي لحل مشاكل آتية ومستقبلية، وبالتالي فإن البحث سيكون مرشداً لمديري المصارف على المستوى العالمي وحتى على المستوى المحلي في كيفية الاستفادة من أداة التوريق.

ثالثاً. أهداف البحث: يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في اختبار علاقة الأثر الذي يحققه التوريق في

تعزز مؤشر الربحية المصرفية، وينبثق من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية متمثلة بالآتي:

1. التعرف على مدى تطبيق المصارف الأجنبية لأداة التوريق، ومدى تأثيرها على مؤشر الربحية.
2. تقديم مجموعة من المقترحات للمصارف المبحوثة والمصارف العراقية، بناءً على ما استمخض عنه نتائج الدراسة.

رابعاً. فرضيات البحث: سيعتمد البحث على فرضية رئيسية والتي سيرمز لها بالرمز H وكما مبين

بالصيغ الآتية:

H_1 : الفرضية الرئيسية: يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية للتوريق في الربحية المصرفية ويتفرع

منها:

أ. الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتوريق في تعزيز العائد على حقوق الملكية.

ب. الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية للتوريق في تعزيز العائد على الموجودات.

خامساً. المخطط الفرضي للبحث: يتكون البحث من المتغير المستقل والمتمثل بأداة التوريق والمتغير

التابع والمتمثل بالربحية المصرفية بأبعادها (العائد على حق الملكية والعائد على الموجودات) وكما

موضح بالشكل رقم (1)



الشكل (1): المخطط الفرضي للبحث

سادساً. مجتمع البحث: تم اختيار عينة قصدية مكونة من عشرة مصارف أمريكية والتي لها طابع عالمي لكونها تمتلك العديد من الأفرع في دول العالم، فضلاً عن كونها تتمتع بمجمل من الموجودات والتي لا تقل عن ثلاثمائة مليون دولار وهي أكبر عشرة مصارف أمريكية وفقاً للتصنيف الفدرالي الأمريكي، والجدول رقم (1) يبين اسم المصارف المختارة وبعضاً من خصائصها.

الجدول (1): خصائص المصارف عينة الدراسة

ت	المصرف	تاريخ التأسيس	الرقم الوطني	موقع المصرف
1	TD bank	1852	#18409	ولاية ديلاوير
2	Bank Of America	1904	#3510	ولاية كارولينا
3	Citibank	1812	#1812	ولاية داكوتا
4	Wellsfargo	1870	#3511	ولاية داكوتا
5	US Bank	1863	#6548	ولاية أوهايو
6	PNC Bank	1804	#6384	ولاية ديلاوير
7	Trusit Bank	1872	#9846	ولاية أولني
8	Goldman Sachs	1869	#33124	كندا (تورنتو)
9	Capital One	1933	#4297	ولاية فرجينيا
10	J.p. Morgan	1824	#628	ولاية أوهايو

المصدر: اعداد الباحث وذلك بالاعتماد على موقع مؤسسة الودائع الفيدرالية www.fdic.gov.
سابعاً. حدود البحث:

1. الحدود الزمانية: تتمثل بالمدة اللازمة لجمع البيانات خلال أعوام الدراسة (2013-2022).
2. الحدود المكانية: ترتبط بالجانب التطبيقي لاختبار فرضيات الدراسة حيث تم اختيار عدد من المصارف الأمريكية ميداناً للدراسة.

المبحث الثاني: الإطار النظري

1. التوريق

1-1. النشأة والمفهوم: إن النشأة الأولى لعمليات التوريق بدأت في السبعينيات من القرن العشرين، عندما تم تجميع قروض الرهن العقاري من قبل الوكالات المدعومة من الحكومة الأمريكية متمثلة بالهيئة الفدرالية القومية للرهنات (Federal Home Loan Mortgage Corporation) ومؤسسة رهنات القروض الداخلية الفدرالية (Federal National Mortgage Association) وتبلورت فكرتها الرئيسية في العقد الأخير من القرن العشرين وذلك من خلال شراء القروض من المصارف بهدف توفير السيولة في أسواق الرهن العقاري، وتلتها بعد ذلك العديد من الاساليب الجديدة

التي تبنتها بعض الدول في أمريكا اللاتينية تمثلت في عمليات تحويل ديونها إلى سندات قابلة للتداول وبذلك فهي تمكنت من سداد الديون التي كانت كمستحقات مالية توجب عليها سدادها وهذا ما دفع وشجع المستثمرين على التحوط من المخاطر المالية، ومن ثم تلتها تطورات متسارعة في زيادة حجم ونطاق أنشطة التوريق وهذا يعكس الفوائد والقيمة الكبيرة التي قدمتها على مر تاريخ النظام المالي والاقتصادي على حد سواء. (الحمداني، 2021: 129) وأصبح اليوم أحد أساسيات النظام المالي العالمي المعاصر في ظل قيود رأس المال والسيولة التي تواجهها الأسواق والمؤسسات المالية، لكون القدرات الائتمانية والتمويلية التي تنتج عن عمليات التوريق لا يمكن استبدالها بالتمويل الذي يستند على البدائل الأخرى (Mingming et al., 2023: 861).

ومن هذا المنطلق يمكن تبين مفهوم التوريق على أنه عملية إعادة التعبئة الهادفة إلى تحويل الأصول غير السائلة (الرهون العقارية والمدينين والديون) إلى سندات أكثر سيولة قابلة للبيع أو قابلة للتداول في السوق. (Felix, 2013: 153) ويمكن القول بأن التوريق هي عملية إنشاء أوراق مالية تتم من خلال كيان ذي غرض خاص special purpose entity (SPE) وإصدارها للمستثمرين الذين لديهم الحق في المدفوعات المدعومة بالتدفقات النقدية من المجمع من الأصول المالية التي تحتفظ بها الشركة ذات القطاع الخاص. (Joao and Paulo, 2016: 112)

ويرى الباحث إن مفهوم التوريق تعبیر عن عملية تحويل الأصول المصرفية التقليدية وعلى وجه الخصوص قروض الرهن العقاري إلى أوراق مالية تأخذ شكل سندات مالية لها القابلية على التداول في الأسواق المالية.

1-2. خصائص الديون القابلة للتوريق: هنالك العديد من المميزات الواجب توفرها في الديون حتى تكون قابلة للتوريق ويمكن اختصارها بخاصيتين رئيسيتين وهي: (صالح، 2020: 301)

1. سجل تاريخي جيد يتميز بالانتظام العالي في السداد، وهذا يتطلب تحليل محفظة الديون للدائن الأصلي، إضافة إلى تحديد المدينين الذين يؤدون الالتزامات التي عليهم للدائن الأصلي وبصورة سلسلة ومنظمة، وهذا يثبت بأنه ليس من المتوقع أن يكون هنالك معاناة من تعثر السداد خلال مدة برنامج التوريق.

2. تحقيق دخل يتميز بالاستمرارية والانتظام للديون طوال فترة برنامج التوريق، وهذا يستوجب تحليل حركة الديون منذ نشأتها ومعدل السداد المعجل، فضلاً عن التأخر عن السداد أن وجد.

1-3. اجراءات ومراحل عملية التوريق: يمكن تقديم أبسط صورة لعملية التوريق من خلال المراحل الآتية: (أقداس وآخرون، 2019: 322)

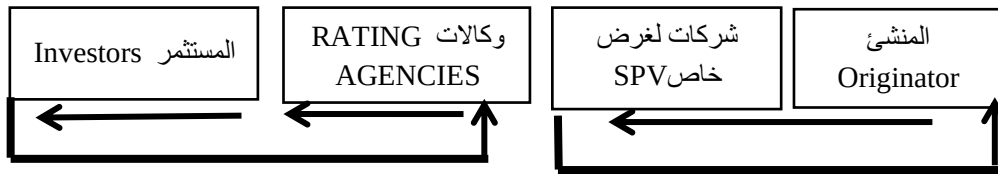
المرحلة الأولى: يقوم الراعي (المنشئ للأصول) بتجميع المستحقات، وتحويلها إلى شركات لغرض خاص (SPV) كبيع حقيقي.

المرحلة الثانية: يتم منح التدفقات النقدية الناتجة عن الأصول إلى أوراق مالية مدعومة بالأصول، ويتم تصنيفها وإصدارها للسوق، ويتم تطبيق العائدات المتأتية على شراء الذمم المدينة من الراعي.

المرحلة الثالثة: يدور المجمع في ذلك على مدى فترة من الزمن يتم استخدام الأصل المستلم على الذمم المدينة الأساسية لشراء الذمم المدينة الجديدة.

المرحلة الرابعة: فترة إطفاء نهائية، ويتم خلالها استخدام جميع المدفوعات المستلمة من الذمم المدينة لسداد المبلغ الرئيسي.

ويمكن تمثيل عملية التوريق بعملية مبسطة من خلال الشكل رقم (2):



الشكل (2): عناصر عملية التوريق

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

4-1. منافع ومخاطر التوريق: يمكن تلخيص أهم منافع التوريق بالنقاط الآتية: (يوسف، 2014: 20)

1. تسهيل عمليات الاقتراض من الأسواق العالمية لأن أغلب الدول النامية تعاني من عدم القدرة من الاقتراض طويل الأجل نظراً لتدني التصنيف السيادي المتدني لهذه الدول، ولذلك عملت بعض المؤسسات المالية في تلك الدول على توريق بعض من موجوداتها كطريقة في تحسين تصنيفها الائتماني.

2. تسهيل عمليات التمويل للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، فضلاً عن توسيع حجم الأعمال للمنظمات دون الحاجة لزيادة حقوق الملكية، وهذا يساعد على التحرر من القيود التي تفرضها قواعد أعداد الميزانية العمومية حيث إن القواعد المالية تفرض مجموعة من القيود على الميزانية العمومية ومن هذه القيود كفاية رأس المال

3. زيادة وتسهيل التدفقات التمويلية وفقاً لأسعار وشروط ذات طابع أكثر سلاسة وخلال فترات سداد اطول، وهذا ما يعزز من مستويات تنشيط أسواق المال وذلك بإيجاد مصادر تمويل جديدة وتنويع المعروض منها.

4. تلعب عمليات التوريق في تنشيط أسواق الأوراق المالية عن طريق تنويع مصادر التمويل.

5. مصدر جيد لاستحصال الرسوم لأن عملية التوريق ستؤدي إلى فرض رسوم لخدمة الأصول. أما أهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسات المتعاملة بالتوريق فتتمثل بالآتي:

(هاجر، 2020) و(الناصر وآخرون، 2020: 323)

1. مخاطر تعثر المقترض والتي تعد من أكثر المخاطر شيوعاً في الأعمال المصرفية بصورة عامة ونشاط التوريق بصورة خاصة، ويكثر هذا النوع من المخاطر في الائتمان المصرفي طويل الأجل وأبرز مثال على ذلك القروض العقارية.

2. التذبذبات في التدفقات النقدية، فهناك ارتباطات كبيرة ما بين أطراف عملية التوريق وأي حالة تلك من أي طرف من الأطراف يؤثر على أنشطة التوريق.

3. مخاطر تعرض الأطراف الدخلة في عملية التوريق إلى الاضرار وما ينعكس على عملية التوريق بالكامل.

2. الربحية المصرفية

1-2. مفهوم الربحية: قدمت العديد من المفاهيم حول مفهوم الربحية ومن أكثر تلك المفاهيم شمولاً

هو المفهوم الذي ينص على أنها العلاقة ما بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات المسبب الرئيسي في جني تلك الأرباح، والتي تعد هدف كل مصرف ومقياساً للحكم على كفاءة إدارته. (Brigham & Eharhardt, 2014: 96) كما وتمثل الربحية أحد المؤشرات المهمة للتفوق التنافسي، فربحية تعد الهدف الأساسي لتأسيس المنظمات الربحية كونها تمثل عامل مهم للتشغيل السلس لأي عمل تجاري في بيئة تنافسية، ولها تأثير كبير على أداء المؤسسات، حيث يمكن للكفاءة

المالية للمنظمات بصورة عامة وللبنوك بصورة خاصة أن تؤثر أيضاً على التنمية الاقتصادية (Waqas et al., 2014)، ومن الجدير بالذكر أهمية التمييز ما بين الربح Profit كمقدار يستخدم في استخراج قائمة الدخل في منظمات الأعمال وما بين الربحية Profitability وهي نسبة هذا المقدار إلى عناصر التشغيل داخل المنظمة. (حسين والمولى، 2021: 177) وأخيراً يمكن تبيان مفهوم الربحية على أنها الصورة التي تقيس مدى قدرة المصرف على جني الأرباح من العمليات التشغيلية التي تم تنفيذها لضمان الاستمرارية في المستقبل، كما وتشجع زيادتها على تدعيم ثقة الدائن في تقديم القروض والمستثمر في استثمار رأس المال، وعليه فإن الربحية تؤثر على هيكل رأس المال، وتدعم النظام الذي يطلق عليه الترتيب المنهج (Pecking Order) الذي ينص على أنه كلما زادت ربحية المصرف، انخفض استخدام الدين، وبناءً على نظرية الإشارة، ستكون الأرباح التي تحصل عليها المصارف علامة فارقة لأداره المصرف كونها تمتلك آفاق واسعة والتي يمكن رؤيتها بناءً على مستوى الأرباح التي تحققت لصالح المصرف. (Reschiwati et. al, 2019: 327)

2-2. العوامل المؤثرة على الربحية: هنالك نوعان من العوامل المؤثرة على الربحية وهي:

أولاً: العوامل الداخلية: تعد من العوامل التي يمكن للمصرف التحكم ولهذا يمكن تسميتها بمحددات الربحية الخاصة (حسون وخلف، 2022: 302)، (فخري وقادر، 2016: 153)، (مرهج وآخرون، 2014: 335)، (نبيلة، 2016: 11-12): ومن أهم تلك العوامل هي:

أ. السيولة: المقصود بالسيولة النقدية هو حجم التمويل الكافي لمواجهة السحوبات من الودائع والالتزامات المالية الأخرى المستحقة على المصرف، حيث إن السيولة المصرفية سيف ذو حدين فإذا ما انخفضت عن الحد المطلوب أدى ذلك إلى الدخول فيما يسمى بالعسر المالي وانعكس ذلك بالسلب على أداء المصرف في الوفاء بالتزاماته اتجاه العملاء، وعلى الجانب الآخر فإذا ما ارتفعت نسبتها عن الحد الأقصى فإن ذلك سيؤثر سلباً على ربحية المصرف.

ب. أرباح أو خسارة الأوراق المالية: تؤثر نتائج الربح أو الخسارة الرأسمالية الناتجة عن التغير (ارتفاعاً أو انخفاضاً) في أسعار الأوراق المالية في الأسواق المالية على ربحية المصرف.

ج. حجم البنك: يتم قياس حجم البنك بناءً على ما يملكه من موجودات أو حقوق الملكية، فكلما ازداد حجم البنك (مقاساً بموجوداته) أدى ذلك إلى انخفاض معدل العائد على الموجودات، ومع هذا نلاحظ أن حجم الودائع في المصارف الكبيرة يكون أكبر منها في المصارف الصغيرة، الأمر الذي يزيد من معدل العائد على حقوق الملكية، كما أن زيادة الموجودات يعني زيادة قدرتها على الاستثمار.

ثانياً: العوامل الخارجية: المقصود بالعوامل الخارجية جميع العوامل التي تتعلق بالوضع الاقتصادي ككل والتي تؤثر على ربحية المصرف وليس لأداره المصرف القدرة على السيطرة عليها، ويمكن تحديد أهم أربعة عوامل هي: (صالح وثجيل، 2022: 361)

أ. العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية العامة: إن ما تقرضه الدولة والبنوك المركزية من أنظمة وتعليمات، والنضوج السياسي والتشريعات المنظمة للأنشطة الاقتصادية، وطبيعة علاقات البلد مع العالم الخارجي، والنمو الاقتصادي كل هذه العوامل هي أما محددات أو معززات للربحية المصرفية.

ب. سعر الفائدة: ترتفع نسبة أرباح المصارف كلما ارتفعت نسبة الفائدة، وخصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع إلى أدنى حد ممكن.

ج. المنافسة: كلما ازدادت المنافسة ما بين المصارف كلما دفعته نحو رفع نسبة الفائدة على الودائع، وبالمقابل تخفيض نسب الفائدة على القروض، والعكس صحيح في حالة انفراد احدى المصارف بالسوق.

2-3. مؤشرات قياس الربحية للمصارف: إن الغاية الأساسية التي تسعى لها المصارف عند جمع الأموال من مصادرها المختلفة هو توظيف تلك الأموال باستثمارات مختلفة يهدف من ورائها الحصول على العوائد المناسبة، ويرى (العامري، 2013: 87) بأن احتساب نسب الربحية يعد من أصعب الاتجاهات للمصارف وذلك بسبب عدم وجود وسيلة متكاملة يمكن من خلالها تحديد الفترة التي يكون فيها المصرف في مركز مربح، إذ إن العديد من الفرص الاستثمارية تقوم بالتضحية بالفرص الحالية بغية الحصول على أرباح أكبر مستقبلاً، ولتحقيق تلك الغاية المتمثلة بقياس نسب الأرباح يستوجب على المصارف اتباع مجموعة من المؤشرات المدروسة بدقة بغية تطبيقها في المصارف للتعرف على طبيعة العلاقة ما بين الأنشطة التي تم توظيفها والعوائد المتحققة، ومن تلك المؤشرات هي:

أولاً. العائد على حقوق الملكية (Return on Equity (ROE: قبل الولوج الى مفهوم حق الملكية لا بد من اعطاء نبذة مختصرة عن حقوق الملكية أو المساهمين وماهيتهم وأهدافهم، فالمساهمون هم الأشخاص من حملة الأسهم أو المالكين الذين يقدمون رأس المال إلى المصرف، وبالمقابل يتحصلون على أرباح مقابل استثماراتهم هذه، كما يتمتع المساهمين بأحقية اختيار اعضاء مجلس الادارة المناسبين والذين لديهم الأهلية في حماية حقوقهم (عبد الرحمن و خليل، 2018: 399-400).

يستخدم هذا المؤشر لبيان قدرات المصرف في تحقيق الأرباح الناتجة عن استخدام أموال المالكين، وأن لارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر له مجموعة من الدلالات التي يتوجب على المصرف النظر بها، ولهذا فإن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر دليل على تعرضها لمخاطر معينة ويتوجب عليها اتخاذ التدابير والاجراءات للاحتفاظ بالحد المسموح به، ويتم حساب هذا المؤشر من خلال تقسيم صافي الأرباح إلى أجمالي الموجودات وعلى النحو الآتي: (فخري وقادر، 2016: 150) و (Anas, 2016: 103-104)

$$\text{نسبة العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{حق الملكية}} * 100$$

ثانياً: العائد على الموجودات: Return On Assets (ROA) يستخدم هذا المؤشر للكشف عن قدرة المصرف في تحقيق المكاسب والارباح الناتجة عن الاستثمارات في موجوداته، كما ويسمى هذا المؤشر العائد الناتج عن الاستثمار لكونه مقياس لربحية جميع استثمارات المصرف أكانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل، ويستخدم المؤشر كذلك قياس كفاءة الادارة في توظيف موجوداتها، ويمكن احتساب معدل العائد على حقوق المساهمين من خلال القانون الآتي: (Mohd et al., 2014: 106-107)

$$\text{نسبة العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{أجمالي الموجودات}} * 100$$

المبحث الثالث: الإطار العملي

1. التحليل المالي: يتضمن التحليل المالي للمتغيرات المستقلة والتابعة باعتبارها المتغيرات الرئيسية للبحث، وبلاستناد على البيانات المتحصلة عن المصارف محل الدراسة قسمت لل فقرات الآتية.

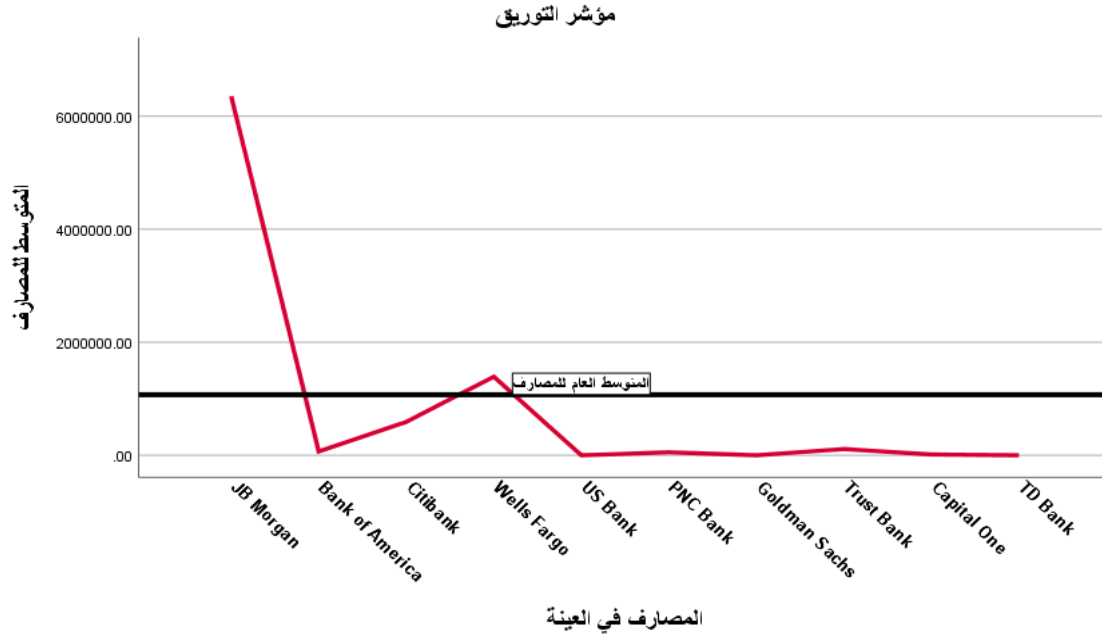
أولاً: مؤشر التوريق: يستدل من النتائج في الجدول رقم (2) أن هناك ثلاث مصارف في العينة لم يكن لديها توريق خلال مدة الدراسة وهي كل من US Bank, Goldman Sachs, TD Bank، ولهذا تم استبعادها في عمليات التحليل القياسي والاحصائي لقياس معامل الارتباط والأثر ما بين متغيرات الدراسة بشكل أدق. ويلاحظ بأن المتوسط السنوي لقيم التوريق شهد تذبذباً خلال الفترة (2013-2022) إذ كانت أعلى قيمة لمؤشر التوريق في العام (2016) والبالغة (1031762) دولار وإن أقل قيمة للتوريق كانت في العام (2021) والبالغة (419820) دولار والتي جاءت في أعقاب أزمة كوفيد-19 مما يعكس مستويات التذبذب في هذا المؤشر خلال أعوام الدراسة. كما يلاحظ وعلى مستوى المتوسط للمصارف أن أعلى قيمة للتوريق كانت JP Morgan والتي وصلت إلى (6353300) دولار في حين أن أقل قيمة للمتوسط وعلى هذا المستوى كانت في مصرف (Capital One) والتي بلغت (14060) دولار وذلك لأن هذا المصرف مارس التوريق في العام 2013 فقط وضمن فترة الدراسة. ويستدل أيضاً على أن مصرف (JP Morgan) هو المصرف الوحيد في العينة والذي حافظ على مستويات التوريق بكميات متقاربة مما يدل على أن هذا المصرف لديه سياسة واضحة تجاه التعامل بالتوريق وتحويل الموجودات غير السائلة إلى سيولة آنية قياساً بالمصارف الأخرى في العينة وبالتالي فإن هذا المصرف لديه إدارة جيدة لتوزيع مخاطر الائتمان المتعثر نتيجة لقيامه بالتوسع في منح القروض.

الجدول (2): مؤشر التوريق (دولار)

المتوسط السنوي	المصارف في العينة										السنوات
	TD Bank	Capital One	Goldman Sachs	Trust Bank	PNC Bank	US Bank	Wells Fargo	Citibank	Bank of America	JB Morgan	
2365645	0	140604	0	0	6556	0	3097000	1393000	421000	13867000	2013
2115745	0	0	0	412518	90443	0	4094000	1176000	82000	11071000	2014
1670542	0	0	0	366735	81603	0	3241000	816000	64000	8795000	2015
1031762	0	0	0	47828	67264	0	759000	670000	51000	6659000	2016
808045	0	0	0	66000	69358	0	575000	481000	34000	5239000	2017
586402	0	0	0	58000	54219	0	373000	378000	11000	3817000	2018
421138	0	0	0	49000	52105	0	166000	251000	7000	2844000	2019
830703	0	0	0	57000	27622	0	949000	397000	6000	5209000	2020
419820	0	0	0	19000	29563	0	345000	179000	4000	2782000	2021
475595	0	0	0	28000	47762	0	304000	171000	4000	3250000	2022
-	0	14060	0	110408	52650	0	1390300	591200	68400	6353300	المتوسط للمصارف
1072540	المتوسط العام										

المصدر: اعداد الباحث من بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ويلاحظ من الشكل رقم (3) مستويات التذبذب في التوريق بين المصارف في العينة إذ يتبين من منحني متوسط التوريق لدى مصرفي (JP Morgan, Wells Fargo) أن قيم التوريق لديه كانت أعلى من المتوسط العام للمصارف والبالغ (1072540) دولار وعلى العكس من المصارف الأخرى والتي جاءت قيم التوريق لديها بمستويات أقل من المتوسط العام المذكور ولباقي المصارف.



الشكل (3): مؤشر التوريق لمصارف العينة خلال مدة الدراسة

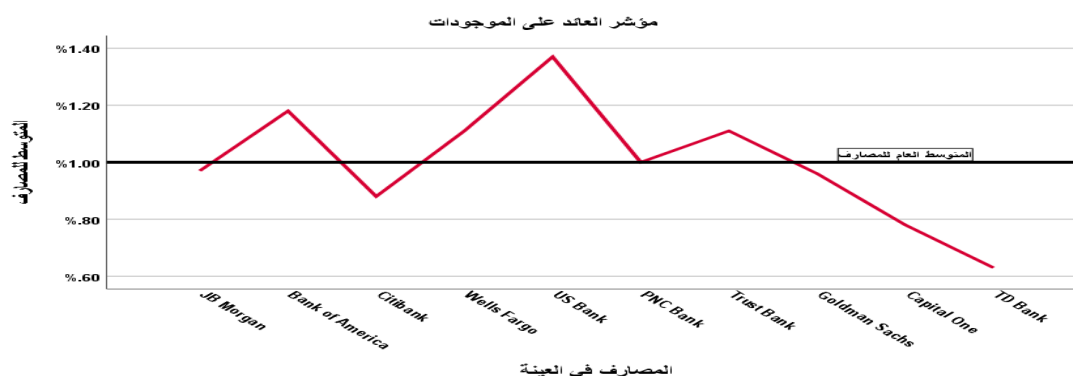
مؤشر الربحية – العائد على الموجودات: تم اعتماد هذا المؤشر من خلال قسمة الربحية على الموجودات، ويمكن تفسير نتائج هذا المؤشر والمذكورة في الجدول رقم (3) والتي يستدل منها على وجود تباين بين مصارف العينة في نسب هذا المؤشر، إذ تبين بأن المتوسط السنوي لنسبة العائد على الموجودات لمصارف العينة شهد تذبذباً خلال الفترة (2013-2022) حيث كانت أعلى قيمة للمؤشر في العام (2018) والتي بلغت نسبة (1.26%) بينما كانت أقل نسبة لمؤشر العائد على الموجودات في العام (2020) والتي بلغت (0.57%) والتي يمكن أن نرجع أسباب هذا الانخفاض لأزمة كوفيد – 19 مما يعكس مستويات التذبذب النسبي في قدرات المصارف في العينة على تحقيق مستويات مستقرة من العائد على الموجودات خلال فترة الدراسة. وكما يلاحظ وعلى مستوى المتوسط للمصارف أن أعلى قيمة لمؤشر العائد على حقوق الملكية كانت في مصرف (US Bank) والتي بلغت (1.37%) في حين أن أقل قيمة للمتوسط وعلى هذا المستوى كانت في مصرف (TD Bank) والتي بلغت (0.63%)، وهذا يدل على أن أغلبية المصارف في العينة تمتلك المقدرة على تحقيق مستويات جيدة من العائد على الموجودات بجانب قدرتها على استدامة تحقيق الربحية من خلال تشغيل موجوداتها.

الجدول (3): مؤشر الربحية – العائد على الموجودات

المتوسط السنوي	المصارف في العينة										السنوات	
	TD Bank	Capital One	Goldma n Sachs	Trust Bank	PNC Bank	US Bank	Wells Fargo	Citiba nk	Bank Of America	JB Morgan		
	1.05%	0.46%	0.67%	1.23%	0.83%	1.18%	1.63%	1.46%	1.07%	1.13%	0.79%	2013
	0.99%	0.50%	0.64%	1.20%	1.09%	1.07%	1.46%	1.36%	0.76%	1.06%	0.74%	2014
	1.01%	0.45%	0.54%	1.33%	1.07%	0.95%	1.38%	1.32%	0.99%	1.19%	0.84%	2015
	0.96%	0.52%	0.47%	0.96%	1.12%	0.90%	1.31%	1.18%	0.95%	1.19%	0.95%	2016
	0.87%	0.56%	0.42%	0.90%	1.12%	0.96%	1.34%	1.21%	0.05%	1.24%	0.89%	2017
	1.26%	0.87%	1.00%	1.21%	1.49%	1.19%	1.58%	1.28%	1.18%	1.65%	1.18%	2018
	1.15%	0.87%	0.81%	0.79%	1.25%	1.13%	1.48%	1.15%	1.20%	1.48%	1.32%	2019
	0.57%	0.36%	0.39%	0.34%	0.85%	0.64%	0.94%	0.20%	0.55%	0.68%	0.76%	2020
	1.09%	0.72%	1.34%	0.97%	1.09%	0.91%	1.47%	0.99%	1.10%	1.11%	1.19%	2021
	1.05%	0.99%	1.52%	0.68%	1.16%	1.06%	1.15%	0.92%	0.90%	1.11%	1.03%	2022
-	0.63%	0.78%	0.96%	1.11%	1.00%	1.37%	1.11%	0.88%	1.18%	0.97%	المتوسط للمصارف	
1.00%	المتوسط العام											

المصدر: اعداد الباحث من بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ويلاحظ من الشكل رقم (4) مستويات التذبذب في نسبة العائد على الموجودات بين المصارف في العينة إذ يتبين من منحنى متوسط المصارف ولدى كل من (Bank of America, Wells Fargo, US Bank, PNC Bank, Trust Bank) أن نسبة هذا المؤشر كانت أعلى من المتوسط العام للمصارف والبالغة (9.09%) وعلى العكس من المصارف الأخرى والتي جاءت نسبة العائد على الموجودات لديها بمستويات أقل من المتوسط العام المذكور.



الشكل (4): مؤشر الربحية – العائد على الموجودات خلال مدة الدراسة

ثالثاً. مؤشر الربحية – العائد على حقوق الملكية: تم اعتماد هذا المؤشر من خلال قسمة الربحية على حقوق الملكية، ويمكن تفسير نتائج هذا المؤشر والمذكورة في الجدول رقم (4) والتي يستدل

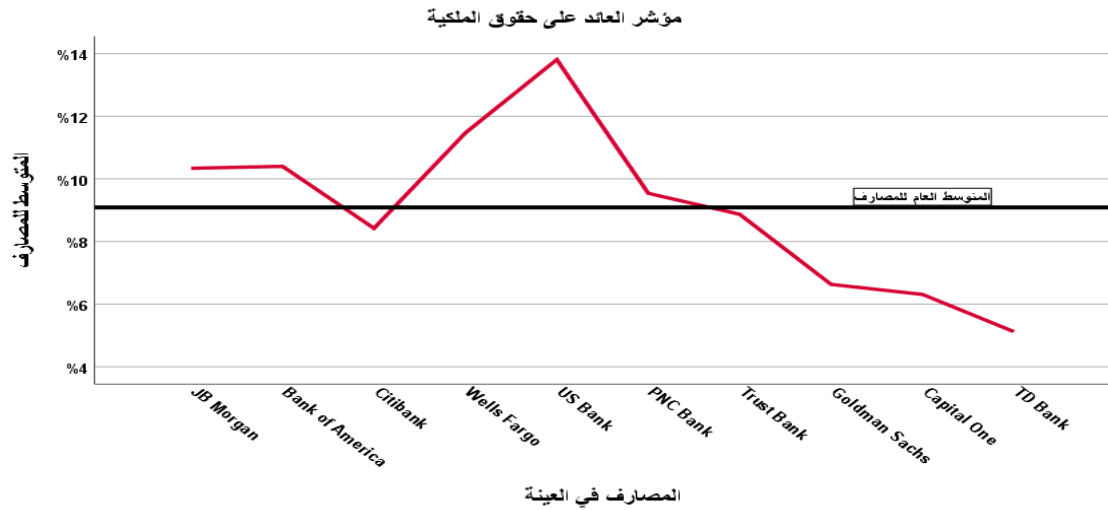
منها على وجود تباين بين مصارف العينة في نسب هذا المؤشر، إذ تبين بأن المتوسط السنوي لنسبة العائد على حقوق الملكية لمصارف العينة شهد تذبذباً خلال الفترة (2013-2022) حيث كانت أعلى قيمة للمؤشر في الأعوام (2018) و(2022) والتي تجاوزت نسبة (11%) بينما كانت أقل نسبة لمؤشر العائد على الملكية في العام (2020) والتي تجاوزت (5%) والتي يمكن أن نرجع أسباب هذا الانخفاض لأزمة كوفيد - 19 مما يعكس مستويات التذبذب النسبي في قدرات المصارف في العينة على تحقيق مستويات مستقرة من العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة. وكما يلاحظ وعلى مستوى المتوسط للمصارف أن أعلى قيمة لمؤشر العائد على حقوق الملكية كانت في مصرف (US Bank) والتي تجاوزت (13%) في حين أن أقل قيمة للمتوسط وعلى هذا المستوى كانت في مصرف (TD Bank) والتي بلغت (5.12%)، وهذا يدل على أن أغلبية المصارف في العينة تمتلك المقدرة على تحقيق مستويات جيدة من العائد على حقوق الملكية بجانب قدرتها على استدامة تحقيق الربحية لأصحاب الملكية.

الجدول (4): مؤشر الربحية – العائد على حقوق الملكية

المتوسط السنوي	المصارف في العينة										السنوات
	TD Bank	Capital One	Goldman Sachs	Trust Bank	PNC Bank	US Bank	Wells Fargo	Citibank	Bank of America	JB Morgan	
9.03%	3.48%	4.67%	6.99%	7.78%	9.68%	14.85%	13.94%	9.68%	9.18%	10.02%	2013
8.45%	3.87%	4.53%	6.36%	8.98%	9.22%	13.84%	13.82%	7.01%	8.54%	8.30%	2014
8.70%	3.33%	3.91%	7.55%	8.56%	8.78%	13.68%	14.00%	8.97%	9.43%	8.82%	2015
8.43%	3.91%	3.63%	6.10%	8.67%	8.40%	12.86%	12.84%	8.72%	9.49%	9.67%	2016
7.68%	4.32%	3.22%	5.65%	8.47%	9.13%	13.13%	13.10%	0.52%	10.23%	9.04%	2017
11.15%	6.84%	7.60%	8.02%	11.58%	11.38%	15.29%	13.16%	11.37%	14.17%	12.05%	2018
10.15%	6.75%	6.11%	5.67%	9.39%	10.72%	14.34%	11.70%	11.65%	12.69%	12.51%	2019
5.47%	3.17%	3.21%	3.06%	6.38%	6.40%	9.72%	2.04%	5.74%	6.73%	8.26%	2020
10.77%	6.42%	11.94%	9.60%	8.62%	9.09%	15.67%	10.25%	11.22%	11.65%	13.26%	2021
11.07%	9.13%	14.24%	7.26%	10.30%	12.55%	14.72%	9.80%	9.35%	11.91%	11.45%	2022
-	5.12%	6.31%	6.63%	8.87%	9.54%	13.81%	11.47%	8.42%	10.40%	10.34%	المتوسط للمصارف
9.09%	المتوسط العام										

المصدر: اعداد الباحث من بيانات العينة باعتماد برنامج EXCEL V.2020.

ويلاحظ من الشكل رقم (5) مستويات التذبذب في نسبة العائد على حقوق الملكية بين المصارف في العينة إذ يتبين من منحني متوسط المصارف ولدى كل من (JP Morgan, Bank of America, Wells Fargo, US Bank, PNC Bank) أن نسبة هذا المؤشر كانت أعلى من المتوسط العام للمصارف والبالغة (9.09%) وعلى العكس من المصارف الأخرى والتي جاءت نسبة العائد على حقوق الملكية لديها بمستويات أقل من المتوسط العام المذكور.



الشكل (5): مؤشر الربحية – العائد على حقوق الملكية خلال مدة الدراسة

2. **التحليل القياسي:** وضع هذا المبحث للتعرف على أبعاد التحليل القياسي للبيانات الميدانية وذلك لأن تقدير العلاقة والأثر بين المتغيرات يتطلب تطبيق مناهج التحليل القياسي أضف إلى ذلك اختبار فروض التأثير، فقد استخدم الباحث (E-Views V.12) للتحقق من تلك الشروط، وكالاتي:

المحور الأول: اختبارات سلاسل البيانات: اعتمدت الدراسة على البيانات المقطعية والتي هي عبارة عن متغيرات الدراسة لتعديلها وتكون قابلة لإجراء التحليلات المطلوبة عليها، فبيانات متغيرات الدراسة مختلفة في وحدات القياس حيث إن عدد من متغيرات الدراسة مقاسة بالنسب المئوية والبعض آخر مقاسة بوحدات نقدية لذلك كان من الضروري تحويلها وتعديلها في التحليل القياسي وبالتالي فإن نموذج معادلة الانحدار لمتغيرات الدراسة الحالية تصبح:

$$\ln Y = C + \beta \ln X + \varepsilon_i \dots\dots\dots (1)$$

حيث إن:

Y = المتغير التابع (الربحية المصرفية)، C = الحد الثابت، B = معامل المتغير المستقل (معامل الانحدار)، X = المتغير المستقل (التوريق)، ε_i = الخطأ المعياري.

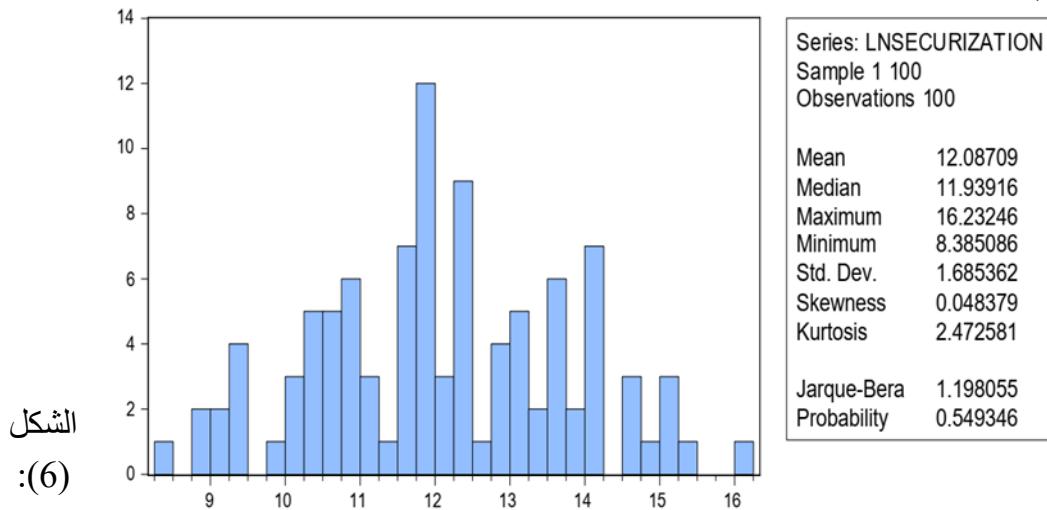
1. وكانت التحاليل بالصيغ الآتية:

أولاً. اختبارات السكون أو الإستقرارية: "يعد السكون أو الإستقرارية في البيانات من أهم مناهج التحليل القياسي وذلك لاعتماد تلك المناهج على معرفة مدى سكون أو استقرارية السلاسل الزمنية من عدمه والتي يراد اختبار أنموذجها القياسي، إذ إن السلسلة الزمنية تعد ساكنة أو مستقرة عندما تتغير مستوياتها مع الزمن وبدون أن يتغير متوسطها خلال فترة زمنية محددة وبالعكس فإن السلسلة الزمنية تعتبر غير مستقرة إذا تغير متوسطها خلال الفترة الزمنية تلك، مما يؤدي لأن تكون معلمات اختبارات الأثر غير صحيحة وزائفة وبالتالي تكون تقديرات النتائج التي نحصل عليها من الاختبارات الإحصائية وهمية وغير صحيحة. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن استقراريته بيانات السلاسل الزمنية ربما تحدث عند المستوى (Level) أو عند أخذ الفروق (Differences) من النوع الأول أو الثاني، كذلك فإن صيغ الإستقرارية ربما تكون من خلال القاطع (أي الثابت) فقط (Intercept) أو من خلال الاتجاه مع القاطع (Trend & Intercept) أو ربما تكون عند عدم وجود الاتجاه والقاطع (None). فضلاً عن ذلك أن التعرف على سكون أو استقراريته بيانات السلاسل الزمنية يساهم في تصحيح

الاختلالات التي تحدث في تلك السلاسل وذلك في المدى القصير، كما يساعد هذا منهج السكون في تفسير العلاقات غير الخطية للتكامل المشترك وعلى المدى البعيد والتي لا تتمكن الاختبارات الخطية التقليدية من تفسيرها. وكانت نتائج اختبار منهج السكون " كما يأتي:

2. **اختبار التوزيع الطبيعي:** من الضروري التعرف على توزيع البيانات كونه من شروط الاختبارات الإحصائية المعلمية والتي يمكن عن طريقها الحصول على نتائج أكثر دقة وموثوقية من الاختبارات الإحصائية اللامعلمية، ويمكن التعرف على أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي بطرق عدة ومنها اختبارات الالتواء (Skewness) والتفلطح (Kurtosis) واختبار (Jargue-Bera) والذي يجمع بين الاختبارين السابقين. ولاختبار التوزيع الطبيعي للسلاسل الزمنية لبيانات الدراسة الحالية فقد تم ذلك في برنامج (E-Views) والتي بينت نتائج الآتي:

أ. **سلسلة التوريق:** تشير النتائج في الشكل رقم (6) بأن سلسلة بيانات التوريق ذات توزيع معتدل وإنها مستوفية لشرط التوزيع الطبيعي وذلك استناداً إلى مستوى المعنوية (Jargue – Bera) والتي تمثل قيمة الاحتمالية (Probability) والتي تساوي إلى (0.549) وهي أكبر من المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05)، وبدرجة حرية (1) ومستوى ثقة (95%)، كما أن معامل التفلطح كانت تعادل (2.473).

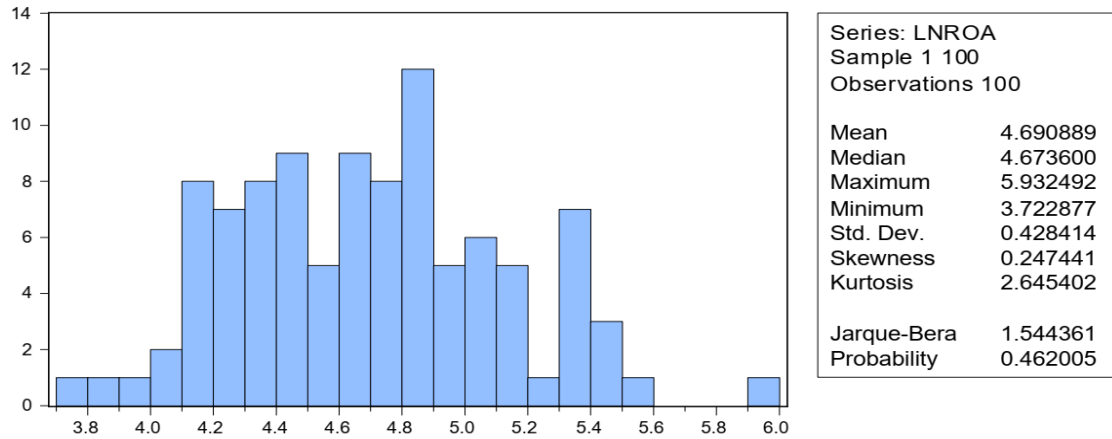


الشكل
:(6)

"التوزيع الطبيعي لسلسلة بيانات التوريق"

المصدر: مخرجات "E-Views V.12"

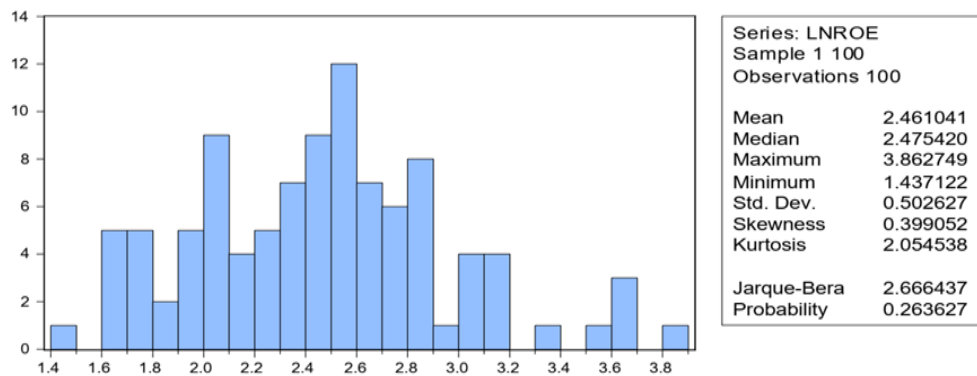
ب. **سلسلة الربحية: العائد على الموجودات:** تشير النتائج في الشكل رقم (7) بأن سلسلة بيانات العائد على الموجودات ذات توزيع معتدل وأنها مستوفية لشرط التوزيع الطبيعي وذلك استناداً إلى مستوى المعنوية المقطرة لاختبار جارك -بير (Jargue-Bera) والتي تمثل قيمة الاحتمالية (Probability) والتي كانت مساوية إلى (0.462) وحيث إنها أكبر من المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05)، وبالعودة إلى قيمة جارك - بير (المساوية إلى (1.544) نجد أنها أقل من القيمة الحرجة لمربع كاي البالغة (3.841) وبدرجة حرية (1) وعند مستوى ثقة (95%)، ويؤكد تلك النتائج كل من قيمة معامل الالتواء والتي كانت مساوية إلى (0.247) وهي أقل من القيمة المعيارية (± 1) لهذا المؤشر، كما أن قيمة معامل التفلطح كانت تساوي (2.645) وهي تقل عن القيمة المعيارية لهذا المؤشر والبالغة (± 3).



الشكل (7): التوزيع الطبيعي لسلسلة بيانات العائد على الموجودات

المصدر: مخرجات برنامج E-Views V.12.

ج. **سلسلة العائد على الملكية:** تشير النتائج في الشكل رقم (8) بأن سلسلة بيانات العائد على الملكية ذات توزيع معتدل وأنها مستوفية لشرط التوزيع الطبيعي وذلك استناداً إلى مستوى المعنوية المقدره لاختبار جارك - بيرا (Jarque – Bera) والتي تمثل قيمة الاحتمالية (Probability) والتي كانت مساوية إلى (0.264) وحيث أنها أكبر من المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05)، وبالعودة إلى قيمة جارك - بيرا والمساوية إلى (2.666) نجد أنها أقل من القيمة الحرجة لمربع كاي والبالغة (3.841) وبدرجة حرية (1) وعند مستوى ثقة (95%)، ويؤكد تلك النتائج كل من قيمة معامل الالتواء والتي كانت مساوية إلى (0.399) وهي أقل من القيمة المعيارية (± 1) لهذا المؤشر، كما أن قيمة معامل التقلطح كانت تساوي (2.055) وهي تقل عن القيمة المعيارية لهذا المؤشر والبالغة (± 3).



الشكل (8): التوزيع الطبيعي لسلسلة بيانات العائد على الملكية

المصدر: مخرجات برنامج E-Views V.12.

3. **التحليل الاحصائي:** بعد أن تبين لنا أن البيانات مستوفية لشروط التحليل الاحصائي وهذا ما أثبتته نتائج التحليل القياسي، تم اختبار فرضيات البحث بالمحاور الآتية:
أولاً. اختبار الارتباط: أظهرت نتائج الارتباط المتعدد بطريقة بيرسون (Pearson) والمذكورة في الجدول رقم (5) حالات الارتباط الآتية:

❖ وجود ارتباط معنوي وطردى بين متغير التوريق وبين بُعد الربحية إذ كانت قيمة معامل الارتباط بينهما مساوية إلى (0.617) وعند مستوى معنوية (0.01)، مما يدل على أن هناك ترافق إيجابي بين متغير التوريق وبين مؤشر الربحية، أي أنه كلما تحسنت عمليات التوريق وبشكل إيجابي فإن ذلك

ينعكس على تحسين الربحية للمصارف المبحوثة في العينة والعكس صحيح. كما يلاحظ على مستوى الارتباط بين متغير التوريق وبين عوامل الربحية والمتمثلة بكل من العائد على الموجودات والعائد على الملكية أن هناك ارتباط قوي ومعنوي بين التوريق وبين عوامل الربحية والمتمثلة بكل من العائد على الموجودات والعائد على الملكية وذلك بالاستناد على قيم معامل الارتباط بينها والتي بلغت (0.376)، (0.241) وعلى التوالي مما يدل على أن أي تغير في التوريق سوف يكون له انعكاس إيجابي وواضح على كل من العائد على الموجودات والعائد على الملكية للمصارف المبحوثة في العينة والعكس صحيح.

الجدول (24): معاملات الارتباط بين التوريق والربحية المصرفية وأبعادهما

التوريق	الربحية
0.617	
0.376	العائد على الموجودات
0.241	العائد على الملكية
N = 100 **P ≤ 0.01	

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي SPSS V.26.

ثانياً. اختبار التأثير: تم اختبار فرضيات الدراسة وذلك من خلال الفقرات الآتية:

اختبار الفرضية الرئيسية H: وتنص هذه الفرضية على أنه يؤثر التوريق معنوياً في الربحية المصرفية. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار البسيط وباستخدام برنامج (SPSS V.26) وتبين وجود علاقات التأثير الآتية:

أ. يوجد تأثير لمتغير التوريق في متغير الربحية لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك بموجب القيمة المقدرة لمعلمة (F) والتي كانت مساوية إلى (21.516) وهي أكبر من القيمة الحرجة لها (3.938) ودرجات حرية (1، 98)، ويؤكد هذه النتيجة قيمة مستوى المعنوية (0.009) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05).

ب. اتضح وبموجب القيمة المقدرة للمعامل التفسيري (R²) والبالغة (0.498) أن التوريق يفسر ما نسبته (49.8%) من التغير الذي يحدث في الربحية للمصارف المبحوثة في العينة وأن ما نسبته (50.2%) من التغير في الربحية يعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة الحالي.

ج. يلاحظ من قيمة معامل التحديد (B1) والبالغة (0.706) أن التغير في التوريق بوحدة واحدة (أي واحد صحيح) سوف يقابله تغير في الربحية للمصارف المبحوثة في العينة بمقدار (0.706) وحدة.

د. وبذلك يتضح لنا بأن التوريق له تأثير مباشر وإيجابي في تحسين مستويات الربحية للمصارف المبحوثة في العينة وذلك على المستوى الكلي بين المتغيرات الرئيسية في الدراسة الحالية.

ومن هذه النتائج يتم قبول الفرضية الرئيسية والتي تنص على أنه (يؤثر التوريق معنوياً في الربحية المصرفية). وهي بهذا تتفق مع دراسة (أقداس وآخرون، 2019) و(الحمداني، 2021) والتي تنص على أن عملية التوريق هي نموذج الأعمال التجارية المربحة والتي تستخدمها المؤسسات المصرفية،

ولكن هذه النتائج تختلف مع ما توصل إليه (صالح، 2020) و(Angelos, 2015) عندما أشاروا إلى أن التوريق يعني نقل مسؤولية القروض إلى وكالة خاصة تتحمل مسؤولية جمع القروض،

ففي حال حدوث أي تعثر بدفع قيمة القروض فإن الوكالة الخاصة سترفع دعاوي قانونية تجبر المصارف على تحمل جميع التكاليف وهذا ما قد يتسبب بخسائر مالية عالية تقع على عاتق المصارف. الجدول (6): تأثير التوريق في الربحية

التوريق						المتغير المستقل
Sig.	R ²	درجات الحرية	F الحرجة	F المقدرة	B ₁	المتغير المعتمد
0.009	0.498	198	3.938	21.516	0.706	الربحية

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل لبرنامج SPSS V.26.

1. اختبار الفرضية الفرعية الاولى: وتنص هذه الفرضية على أنه يؤثر التوريق معنوياً في العائد على الملكية. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم اجراء اختبار الانحدار البسيط وباستخدام برنامج (SPSS V.26) وتبين وجود علاقات التأثير الآتية:

أ. يوجد تأثير لمتغير التوريق في العائد على الملكية لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك بموجب القيمة المقدرة لمعلمة (F) والتي كانت مساوية إلى (6.083) وهي أكبر من القيمة الحرجة لها (3.938) وبدرجات حرية (1، 98)، ويؤكد هذه النتيجة قيمة مستوى المعنوية (0.003) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05).

ب. اتضح وبموجب القيمة المقدرة للمعامل التفسيري (R²) والبالغة (0.286) أن التوريق تفسر ما نسبته (28.6%) من التغير الذي يحدث في العائد على الملكية للمصارف المبحوثة في العينة وأن ما نسبته (71.4%) من التغير في العائد على الملكية يعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة الحالي.

ج. يلاحظ من قيمة معامل التحديد (B₁) والبالغة (0.535) أن التغير في التوريق بوحدة واحدة (أي واحد صحيح) سوف يقابله تغير في العائد على الملكية للمصارف المبحوثة في العينة بمقدار (0.535) وحدة.

د. وبذلك يتضح لنا بأن للتوريق تأثيري مباشر وإيجابي في مستويات العائد على الملكية التي تحققها المصارف المبحوثة في العينة وذلك على مستوى المتغيرات المذكورة في الدراسة الحالية. ومن هذه النتائج يتم قبول الفرضية الفرعية الاولى والتي تنص على أنه (تؤثر التوريق معنوياً في العائد على الملكية).

الجدول (7): تأثير التوريق في العائد على الملكية

التوريق						المتغير المستقل
Sig.	R ²	درجات الحرية	F الحرجة	F المقدرة	B ₁	المتغير المعتمد
0.003	0.286	198	3.938	6.083	0.535	العائد على الملكية

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل لبرنامج SPSS V.26.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية: وتنص هذه الفرضية على أنه يؤثر التوريق معنوياً في العائد على الموجودات. وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم إجراء اختبار الانحدار البسيط وباستخدام برنامج (SPSS V.26) وتبين وجود علاقات التأثير الآتية:

أ. يوجد تأثير للتوريق في العائد على الموجودات لدى المصارف المبحوثة في العينة وذلك بموجب القيمة المقدرة لمعلمة (F) والتي كانت مساوية إلى (13.527) وهي أكبر من القيمة الحرجة لها (3.938) وبدرجات حرية (1، 98)، ويؤكد هذه النتيجة قيمة مستوى المعنوية (0.000) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05).

ب. اتضح وبموجب القيمة المقدرة للمعامل التفسيري (R^2) والبالغة (0.634) أن التوريق يفسر ما نسبته (63.4%) من التغير الذي يحدث في العائد على الموجودات للمصارف المبحوثة في العينة وأن ما نسبته (36.6%) من التغير في العائد على الموجودات يعود لعوامل تفسيرية أخرى لا يتضمنها نموذج الدراسة الحالي.

ج. يلاحظ من قيمة معامل التحديد (B_1) والبالغة (0.796) أن التغير في التوريق بوحدة واحدة (أي واحد صحيح) سوف يقابله تغير في العائد على الموجودات للمصارف المبحوثة في العينة بمقدار (0.745) وحدة.

د. وبذلك يتضح لنا بأن التوريق له تأثير مباشر وإيجابي في مستويات العائد على الموجودات التي تحققها المصارف المبحوثة في العينة وذلك على مستوى المتغيرات المذكورة في الدراسة الحالية. ومن هذه النتائج يتم قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه (يؤثر التوريق معنوياً في العائد على الموجودات).

الجدول (8): تأثير التوريق في العائد على الموجودات

التوريق						المتغير المستقل
Sig.	R^2	درجات الحرية	F الحرجة	F المقدرة	B_1	المتغير المعتمد
0.000	0.634	1 98	3.938	13.527	0.796	العائد على الموجودات

المصدر: اعداد الباحث من نتائج التحليل لبرنامج SPSS V.26.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. بينت نتائج التحليل الاحصائي وجود ارتباط معنوي وطردى ما بين التوريق والربحية إذ بلغت قيمة الارتباط بينهما مساوية إلى (0.617) وعند مستوى معنوي (0.01) وهذا يؤكد على وجود ترافق إيجابي ما بين التوريق والربحية.

2. تبين نتائج التحليل الاحصائي بأن هنالك تأثير لمتغير التوريق في متغير الربحية لدى المصارف المبحوثة وذلك بموجب القيمة المقدرة لمعلمة (F) والتي كانت مساوية إلى (21.516) وهي أكبر من القيمة الحرجة لها (3.938) وبدرجات حرية (1، 98)، ويؤكد هذه النتيجة قيمة مستوى المعنوية (0.009) والتي تقل عن المعنوية الافتراضية للدراسة (0.05).

3. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي بأن هنالك تأثير إيجابي للتوريق على العائد للملكية وهذا ما أكدته القيمة المقدرة للمعامل التفسيري (R^2) الواردة في الجدول رقم (7) والتي تفسر ما نسبته (28.6%)

- من التغير في العائد على حقوق الملكية، وإن هذه النسبة للتغير تعد أقل مقارنة بالعائد على الموجودات، حيث بلغت قيمة (R2) (0.634) والواردة في الجدول رقم (8).
4. تؤكد نتائج التحليل المالي بأن هنالك تذبذب عالي ما بين المصارف في تعاملاتها بالتوريق خلال مدة الدراسة، فنلاحظ أن بعضاً من تلك المصارف لا تزال تتعامل بالتوريق وبكميات نقدية مقبول مثل (JP Morgan) حيث بلغت نسبة التداول خلال مدة (2013-2022) (6353300) دولار وكذلك (Wells Fargo) فبلغت نسبة الأصول المورقة لنفس المدة إلى (1390300) دولار، وعلى النقيض منها فهناك بعض البنوك كانت نسبة تعاملها بالتوريق (صفر) لكونها توقفت تماماً عن التعامل بالتوريق بعد أزمة الرهون العقارية في عام 2008.
5. أظهرت نتائج التحليل المالي وجود تباين بين مصارف العينة في نسب العائد على الموجودات، فهناك تذبذب في المتوسط السنوي لنسبة العائد على الموجودات لمصارف العينة خلال الفترة (2013-2022) والتي وردت في الجدول رقم (3) فكانت أعلى قيمة للمؤشر في العام (2018) والبالغة نسبتها (1.26%) بينما كانت أقل نسبة لمؤشر العائد على الموجودات في العام (2020) والبالغة نسبتها (0.57%) والتي يمكن أن نفسر هذا الانخفاض لأزمة كوفيد – 19 مما يعكس مستويات التذبذب النسبي في قدرات المصارف في العينة على تحقيق مستويات مستقرة من العائد على الموجودات خلال فترة الدراسة.
6. تبين لنا نتائج التحليل المالي أن هنالك تباين بين مصارف العينة في نسب العائد على حق الملكية، فبلغ متوسطها السنوي خلال الفترة (2013-2022) تذبذباً مرتفع وكما ورد في الجدول رقم (4)، حيث كانت أعلى قيمة للمؤشر في الأعوام (2018) و(2022) والتي تجاوزت نسبة (11%) بينما كانت أقل نسبة لمؤشر العائد على الملكية في العام (2020) والتي بلغت نسبته (5%) والتي يمكن أن نرجع أسباب هذا الانخفاض لأزمة كوفيد – 19 مما يعكس مستويات التذبذب النسبي في قدرات المصارف في العينة على تحقيق مستويات مستقرة من العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة.
7. من خلال الاطلاع على نتائج التحليل المالي والقياسي ممكن استقراء سياسة المصارف المبحوثة بأنها توقفت عن التوسع في تغذية عمليات اسواق التوريق بعد أزمة الرهون العقارية 2007-2008.
- ثانياً. التوصيات:**
1. عدم المبالغة في الاستثمار بالأدوات التي يصعب التنبؤ في سلوكها المستقبلي مثل أداة التوريق، وذلك في إطار عدم اللجوء إلى سياسات مالية مجازفة وغير محسوبة بدقة.
 2. ضرورة وضع الأطر القانونية والتشريعية اللازمة من قبل المنظمات الدولية والحكومات لطبيعة التداول بالتوريق وبما يتوافق مع المستجدات الاقتصادية والمالية في العالم بغية سد الثغرات التي يمكن أن تضعف من السلامة المالية للمصارف.
 3. على المصارف العراقية تبني أداة التوريق لكونها من الأدوات التي تعزز الربحية المصرفية مع الاستفادة من المعايير المعتمدة في المصارف التي نجحت بتبني تلك الاداة وتجنب الاخطاء التي نجمت عنها أزمة الرهون العقارية في عام 2007-2008.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

1. أقداش، حسين الناصر والمعموري، جاسم عيدان والجبوري، أزهر صبحي (التوريق وأثره على إدارة المخاطر في مؤسسات الائتمان/ دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية) مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 27، رقم 3، 2019.
2. حسين، أحمد علي والمولى، إبراهيم فضل (تقييم الربحية وأثرها على الانتاجية في المصارف التجارية (بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة)) مجلة كلية مدينة العلم، المجلد 13، العدد 1، 2021.
3. الحمداني، رافعة ابراهيم (التوريق المالي كأداة للتحوط من مخاطر الاعشار المالي لشركات الاعمال- دراسة حالة) مجلة العلوم المالية والمحاسبية، الجزء 3، العدد الثالث، 2021.
4. صالح، عمر حمادي (التنظيم القانوني للتوريق) مجلة كلية القانون- جامعة النهرين، العدد 3، المجلد 22، 2020.
5. العامري، محمد علي (الادارة المالية الحديثة) دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2013.
6. عبد الرحمن، عبد الرحمن عبدالله و خليل، عبد الرحمن عادل (أثر الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية على حقوق المساهمين في إطار الحوكمة – دراسة ميدانية على المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية) مجلة الدنانير، العدد الرابع والعشرون، المجلد 14، 2018.
7. فخري، سامر محمد وقادر، اسو بهاء الدين (مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية) مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، 2016.
8. حسون، هالة عيدان وخلف، وحيدة جبر (تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية (دراسة تطبيقية على مصرف بغداد ومصرف الشرق الاوسط) مجلة الريادة للمال والاعمال – المجلد الثالث، العدد 1، 2022.
9. مرهج، منذر وحمودة، عبد الواحد ومزيق، رامي أكرم (تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية) مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 2، 2014.
10. نبيلة، رفاقة: دراسة قياسية للعوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية حالة بنك سوسيتي جنيرال الجزائر للفترة (2004-2014) جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، رسالة ماجستير، 2016.
11. صالح، علي سعدي وثجيل، علي محمد (أثر إدارة المطلوبات في تحقيق ربحية المصرف/ بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية) مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 17، العدد 61، 2022.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Anas Ali Al-Qudah (The Relationship between Each of (Return on Equity & Return on Asset) and Annual Return in the Abu Dhabi Securities Exchange (ADX): Evidence from United Arab Emirates) Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No. 24, 2016.
2. Angelos, Delivorias (Understanding Securitisation, Background- benefit- risks) European Parliamentary Research Servic, 2015, p:5.
3. Brigham Eugene & Ehrhart Michael (Financial Management Theory and Practice) 14th, 2014.
4. Felix, Lessambo (The International Banking System, Capital Adequacy, Core Businesses & Risk Management) 2013.
5. Joao Pinto, Paulo Alves (The Economics of Securitization: Evidence From the European Markets) Investment Management and Financial Innovation, Volum 13, Issue, 2016.
6. Mingming Zhang & Yamei Tang & Liyun LiuJingliang Jin & Dequn Zhou (Is asset securitization an effective means of financing China's renewable energy enterprises? A systematic overview) journal Energy Reports, Vol. 9, 2023.
7. Mohd Heikal & Muammar Khaddafi & Ainatul Ummah (Influence Analysis of Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), Net Profit Margin (NPM), Debt to Equity Ratio (DER), and current ratio (CR), Against Corporate Profit Growth in Automotive In Indonesia Stock Exchange) International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 4, No. 12, 2012.
8. R. Reschiwati & A. Syahdina & S. Handayani (Effect of Liquidity, Profitability, and Size of Companies on Firm Value) Utopia Praxis Latino Americana, Vol. 25, No.6, 2020
9. Waqas Tariq & Muhammad Usman & Haseeb Zahid & Inam Aman & Imran Ali (Determinants of Commercial Banks Profitability: Empirical Evidence from Pakistan) International Journal of Accounting and Financial Reporting, ISSN 2162-3082, Vol. 4, No. 2, 2014.